المجلة الجزائرية للمخطوطات المجلد 17 / العـدد: 2 جوان 2021 ص: 365-386

# السياسية الإقطاعية في الدولة الزيانية(633-962هـ/1235-1554م)

# *Feudal Politics in the Zayyan State (633-962 AH / 1235-1554 AD).*

**ط/د: بعلي محمد[1]*، إ: أ- د: بوركبة محمد[2]**

[1] جامعة وهران -1- أحمد بن بلة، baaliamine370@gmail.com

[2] جامعة وهران -1- أحمد بن بلة، bourekba1969@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 07/ 05/ 2021 تاريخ القبول: 18/ 06/ 2021 تاريخ النشر: 25/ 07/ 2021

**ملخص:**

انتهجت الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م) بالمغرب الأوسط سياسة الإقطاع كغيرها من الدول المعاصرة لها، وأن استقرار الزيانيين مرتبط بالأراضي التي أقطعت لقبيلة بني عبد الواد، واعتبروا الإقطاع عاملا محفزا قد يغري الكثير من أصحاب القوة والنفوذ من شيوخ القبائل وزعماء الحركات المناوئة، وجعل هذه القبائل السند القوي في تثبيت سلطتها وسياستها خاصة في تلك المناطق البعيدة عن مركز السلطة.

وترتب عن نظام الإقطاع الكثير من النزاعات بين القبائل من أجل الحصول على العقارات سواء تعلق الأمر بإقطاع الجباية أو اقطاع التمليك، حيث كان الكثير من المستفيدين من الإقطاع يتحولون إلى أسياد في إقطاعاتهم، وأن قوتهم الاقتصادية ونفوذهم الاجتماعي كان يؤدي ببعضهم الى الاستقلال عن السلطة.

**كلمات مفتاحية:** المغرب الأوسط، الدولة الزيانية، الإقطاع، الجباية، القبائل العربية، النفوذ السياسي.

**Abstract:**

AD) in the Maghreb 1554-AH / 1235 962-The Zianid state (633 for it, pursued the feudalism policy like other contemporary countries especially if we know that the stability of the Ziani is related to the lands that were cut off for them, and the Zayans considered feudalism a catalyst that might tempt many powerful and influential tribal elders and leaders s, and making these tribes a strong support in The opposing movement

establishing the authority and policy that the state is going to follow, especially in those areas far from the center of power. He was the majority Beneficiaries of feudalism are turning t

taathm than lead some of them to independence o the masters in Aq .from power

**Keywords:** Central Maghreb; Zayyan State; Feudalism; Collection, Arab Tribes; Political Influence.

---

* المؤلف المرسل

## 1. مقدمة:

كان سكان المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) يعتمدون على الزراعة التي اعتبرت العمود الفقري لاقتصادها، وذلك راجع الى عدة عوامل، ولعل من أبرزها توفر الأراضي الزراعية الخصبة، التي شهدت تنوعا من حيث تضاريسها وطبيعة ملكيتها وطرق استغلالها، وكيفية الانتفاع بها، وذلك راجع الى طبيعة الملكية السائدة في ذلك العصر، حيث أثرت طبيعة الملكيات أحيانا سلبا على نوعية المحاصيل مختلف أنواعها.

ولقد تميز النشاط الزراعي في الدولة الزيانية بطابعه الإقطاعي الواسع، حيث كانت معظم الأراضي الزراعية والرعوية بالهضاب العليا والسهول الساحلية والوسطى عبارة عن اقطاعات للقبائل والعشائر والأشخاص الذين استخدمتهم الدولة في سياستها العامة التي سارت عليها في ضمان استقرارها، ومن هنا نحال التعرف على الإقطاع وأنواعه في الدولة الزيانية والسياسة التي انتهجها السلاطين في تقريب القبائل والعشائر من سلطتها.

وحملت كتب المصادر كالمخطوطات والنوازل الفقهية الكثير من المسائل التي تتعلق بالأرض ووضعيتها، وكيفية استخدامها وطرق ملكيتها خلال العصر الوسيط، ومن بين الأراضي التي عرفت انتشارا واسعا على عهد الدولة الزيانية هي تلك الأراضي الاقطاعية التي كانت تمنحها الدولة للقبائل المتحالفة معها لتضمن قوتها ووفقها لسياستها المنتهجة المتمثلة في السياسة الاقطاعية بهدف ضمان استمراريتها، وشهدت الدولة الزيانية أنواعا من الإقطاعيات التي كانت سائدة خلال فترة حكمها، وقد ترتب عن ظاهرة الإقطاع بعض الأثار فبقدر ما كانت إيجابية على الدولة في ضمان استمراريتها كانت سلبية عليها وعلى المجال الزراعي

خاصة والمجال الاقتصادي عامة، فإلى أي مدى تجلت السياسة الإقطاعية في الدولة الزيانية(633-962هـ/1235-1554م)؟ وما هي القبائل المستفيدة من النظام الإقطاعي لال العهد الزياني؟ وما الآثار المترتبة عن ظاهرة الإقطاع في الدولة الزيانية؟.

وللإجابة على هاته الإشكالية تم التطرق الى ما يلي:

2. مفهوم الإقطاع في الدولة الزيانية.
3. النظام الإقطاعي في الدولة الزيانية، وأهم الأقطاب والقبائل المستفيدة من نظام الإقطاع.
4. الأثار المترتبة عن ظاهرة الإقطاع في الدولة الزيانية
5. أنواع الإقطاع في الدولة الزيانية.
6. الخاتمة تتضمن نتائج البحث المتوصل اليها.

## 2. مفهوم الإقطاع في الدولة الزيانية:

**عرف أهل اللغة الإقطاع بأنه:** التمليك والإرفاق **أو** هو تمليك أرض، أو إعطاء قطعة من الأرض[1].

**وأما من الناحية الاصطلاحية:** هو جعل الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص،[2] ويعني دفع وإعطاء السلطة لقطعة من الأرض لرجل يتصرف فيها ويقوم بإحيائها وزرعها،[3] أو هو ما يقطعه الإمام من الأراضي أي يعطيها لمن ينتفع بها، وهي تمليك واستغلال وإرفاق حيث أحيانا يقطعون الأرض بأنفسهم وبغير إذن السلطان، وقد أجاز لهم الفقهاء الانتفاع منها من الناحية التجارية بيعا وشراء شريطة أن يُجهل أصحابها أو ورثتهم.[4]

---

[1]- مصطفى إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، إشراف مجمع اللغة العربية، مصر، 1961، ج2، ص745.

[2]- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس(238-488هـ/852-1095م)، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، جامعة القاهرة، مصر، 1421هـ/2000م،.ص32.

[3]- مختار حساني، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م)، رسالة دكتوراه، المعهد الوطني للدراسات التاريخية، وزارة التعليم العالي، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985-1986م، ص200.

[4] - شخوم سعدي، خصائص النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط- النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين، إشراف: فطمة بلهواري، 2014، ص33.

ويمكن تسمية الإقطاع بالمفهوم الإسلامي بالالتزام، لأن الغرض من الإقطاع في الإسلام هو التشجيع على استصلاح الأراضي من جهة ومواصلة خدمتها والالتزام باستثمارها من جهة أخرى، فمن كانت له أرضا ثم تركها لمدة ثلاث سنوات ولم يستخدمها، فتنزع منه ويعمرها قوم آخرون فهم أحق بها وبإحيائها.[1]

ويختلف الإقطاع عن المفهوم الحديث الذي تشوبه روح الاستغلال والاستعباد وربما اختلف عن المفهوم الإسلامي الذي عمل به الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفاؤه الراشدين، حيث طرأت عليه بعض التغيرات والانحرافات عما كان عليه سابقا.[2]

ومعنى الاقطاع في العهد الزياني هو كل ما يمنح من امتيازات للقبائل أو الأشخاص مقابل خدمات يقدمونها للدولة، فالسلطة الزيانية كانت تفوض لشخص أو لجماعة استغلال الأرضي الزراعية وجباية الأعشار، واستخلاص فوائد الرعي، وقبض الرسوم التي كانت تؤدى على الأبواب أو الممرات أو القناطر أو الأسواق وغيرها،[3] وذلك وفقا لسياستها العامة التي انتهجتها لضمان استمراريتها.

وقد استفاد الكثير من سكان مدن الدولة الزيانية من الاقطاعات التي كانت تقدم لهم من طرف السلطان، ولعل هذه الوسيلة كانت من أهم العوامل والسبل في جلب السكان لتعمير المدن، والإقطاع لا يشمل الأرض فقط، بل قد يشمل مدينة بأكملها.[4]

وقد استخدم ابن خلدون في كتاب "العبر" مفهومين متمايزين وهما إقطاع الجباية الذي يقصد منه الانتفاع بجباية الأرض لصالح شخص أو جماعة،[5] وإقطاع الأرض هو ما يقطعه الإمام أو الحاكم من الأرض العامة التي ليست ملكا لأحد ينتفع بها في زرع أو غرس أو بناء أو استغلال او تمليك.[6]

---

[1]- بوزياني الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص209.

[2]- المرجع نفسه، ص208.

[3] عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1999م، ج2، ص211.

[4]- شخوم سعدي، المرجع السابق، ص33.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، العبر، ضبط المتن والحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، لبنان، 2000، ج6، ص، ص32،31، 43

[6]- بلبشير عمر، جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من القرن6 إلى 9هـ/12-15م من خلال كتاب المعيار، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2009-2010م.ص175.

واستعمل الونشريسي في كتابه "المعيار" أيضا مصطلح "أرباب الظهير" الذي يشير الى الإقطاع،[1] كما لأن هناك مفاهيم أخرى لها علاقة بنظام الإقطاع كالعطاء والمنحة والإحسان والصدقة، والتصريف والإنعام إضافة الى تداخل بعض المصطلحات في مفهوم الإقطاع خاصة في كتب النوازل كالمغارسة والجباية والإحياء والجهاد وغير ذلك،[2] وهناك أنواع للإقطاع كإقطاع التمليك وإقطاع المنفعة أو الانتفاع،[3] ويختلف اقطاع الاستغلال واقطاع التمليك باختلاف نوع الأرض من الخراب والخصب، وحالها من الحرب والصلح، ورأي الخليفة في ذلك.[4]

ولقد خصصت كتب الفقه جزءا مهما لموضوع الإقطاع، ولعل من بينها كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف، وكذلك كتب النوازل التي أمدتنا بعلومات عن نظام الإقطاع الذي كان سائدا خلال الفترة التي وقعت فيها النازلة.

وقد عرف المغرب الإسلامي نظام الإقطاع قبل قيام الدولة الزيانية، وهذه الدولة بالذات التي تدرجت نحو الملك والسلطان من الوضع الإقطاعي الذي عرفته كقبيلة، حيث أقطع الموحدون قبيلة بني عبد الواد قبل سيطرتها على المغرب الأوسط أرضا من ملوية إلى البطحاء،[5] كما أقطع السلطان الزياني

---

[1]- الونشريسي أبو العباس، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ج7، ص334.

[2]- بلبشير عمر، المرجع السابق، ص175.

[3]- الونشريسي ، المصدر السابق، ج7، ص334. بلبشير عمر، المرجع السابق، ص175

[4]- جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، مجلد1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، ط2، دون تاريخ، ص ص228-229.

[5]- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج1، ص15.

يغمراسن(633-681هـ/ 1235-1282م) قبيلة سويد العامرية بلاد البطحاء[1] وسيـــرات[2] وهوارة[3]، وتبعه في ذلك التقليد بنوه من سلاطين الدولة الزيانية.[4]

## 3- النظام الإقطاعي في الدولة الزيانية وأهم القبائل المستفيدة منه:

### 3.1 - النظام الإقطاعي في الدولة الزيانية

اعتمدت الدولة الزيانية في سياستها على الإقطاع كقوة لها في تقوية سلطتها وتوسيع رقعتها، وكان السلاطين الزيانيين يعتمدون على شراء الأراضي الزراعية والبساتين،[5] في الكثير من الأحيان.

وعندما أقام السلطان يغمراسن بن زيان الدولة الزيانية سنة (633هـ/1235م) حالف أغلب قبائل بني هلال، واستقدم العديد منها إلى ضواحي مدينة تلمسان العاصمة للاستفادة من خدماتها في بناء دولتهم وتوسيع رقعتها وخاصة منها قبائل زغبة،[6] والمعقل،[7] وحميان،[1] وبنو عامر،[2] الذين كانوا من أشد

---

[1]- بلاد البطحاء: مدينة كبيرة متحضرة جدا وآهلة بالسكان، بناها الأفارقة في عصر قريب في سهل فسيح بنبت فيه القمح بكثرة، وكانت تحقق دخلا يقدر بعشرين مثقالا لملك لتلمسان، لكنها تعرضت للكثير من التدخلات والتخريب أثناء الحروب التي وقعت بين ملوك بني زيان وبعض أقاربهم من جبل الونشريس. الحسن الوزان بن محمد، وصف افريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983، ج2، ص ص27-28.

[2]- سيرات: وهي معروفة بنهر سيرات الذي يجري بالقرب من قلعة هوارة ، ويسقي هذا النهر فحص سيرات الذي يبلغ طوله أربعين ميلا. محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 1987م، ص16.

[3]- هوارة: تقع بالجبل المنسوب إليها القريب من البطحاء والونشريس ومن بطونها زكارة الواقع في دائرة مليانة ويوجد بالقرب من مدينة"أشير" الصنهاجية سوق تعرف بسوق "هوارة"، وكانت شيوخ هذه القبيلة يتحالفون مع بني عبد الواد، وقد ازدادت الصلة بينهما في عهد السلطان أبي تاشفين الأول(718- 737هـ/1318-1377م). ابن خلدون، العبر، المصدر السابق، ج7، ص204. عبد العزيز فلالي، المرجع السابق، ص ص32-33.

[4]- بوزياني الدراجي، المرجع السابق، ص209. فؤاد طوهارة، المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني (7-9هـ/13-15م)، مجلة دراسات تاريخية، العدد 16، جوان 2014، ص 74.

[5]- ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق: بوباية عبد القادر، الجزائر، 2010م، ص ص28-29- حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية، الأحوال الإقتصادية والثقافية، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007، ج2، ص21.

[6]- زغبة: ومن أهم بطونها قبيلة بني يزيد وبنو حسن وبنو مالك وحصين، عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، المرجع السابق، ج1، ص33.

[7]- المعقل: اختلف المؤرخون في نسبهم فأرجعوها إلى بني هلال والى عرب اليمن، بينما كانوا يدعون أنهم من النسب الهاشمي، وقد انتشروا عبر تراب المغربين الأوسط والأقصى، وكان السلطان أبو حمو موسى الثاني قد نقلهم الى تلمسان وأقطعهم بعض الأراضي

أشد المخلصين لبني عبد الواد إلى أن اضمحلت دولتهم في القرن العاشر الهجري السادس عشر الميلادي،[3] فمنحوهم أراضي الاقطاع التي كانت للجماعات العسكرية في عهد الموحدين مقابل ولائها وخدماتها الدفاعية، فانتفعت بتلك الأراضي من إقطاع استغلال الى إقطاع تمليك.[4] وكان للفئة المستفيدة من إقطاع الأرض نفوذ ومرتبة في أجهزة الدولة كشيوخ زناتة[5] وأمرائها وقادة الجند وأصحاب الخطط الكبرى والشخصيات المعروفة في الدولة الزيانية.[6]

واعتمد يغمراسن بن زيان منذ قيام دولته على القبائل العربية خاصة عرب بني هلال منذ بدايات القرن (7هـ/13م)، لتقليص النفوذ المغراوي والتوجيني خاصة وأن عرب بني هلال كانوا من جوار بني توجين،[7] إضافة إلى ذلك تم الإعتماد على عرب بني هلال وسليم في عهد السلطان يغمراسن بن زيان،

---

وآخى بينهم وبين بني عامر. عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص260. يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر ملوك بني زيان، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ج2، ص222.

[1]- عبد العزيز فلالي، المرجع السابق، ج1، ص173.

[2]- بنو عامر: اسكنهم يغمراسن بن زيان بنواحي تلمسان ووهران، وقربهم إليه فكان لهم أثر حسن على دولته، ونال مساندتهم في تصديه لهجمات بني حفص وبني مرين، كما أنهم ساندوا السلاطين بعده، وكانوا من أشد المخلصين لبني عبد الواد. يحي ابن خلدون، المصدر السابق، ج2، ص28. أبو حمو موسى الثاني: واسطة السلوك في سياسة الملوك، المطبعة التونسية، تونس، 1279هـ، ص16. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، المرجع السابق، ص34.

[3]- عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، ج7، ص105، 114. عبد العزيز فلالي، المرجع السابق، ج1، ص173.

[4]- عبد العزيز فلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص173. الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص293-295.

[5]- زناتة: قبيلة مغربية تتكون من بطون عديدة متشعبة ، وقد قسمها ابن خلدون إلى فرعين أساسيين : فالفرع الأول يتكون من جراوة وبني يفرن، مغراوة، بني يلومي وومانو، أما الفرع الثاني فيتكون من: بني واسين، وهي التي عرفت فيما بعد ببني عبد الواد، وبني مرين وبني توجين بين القرنين الأول والسابع الهجريين(7و13م). الإصطخري أبو اسحاق، المسالك والممالك، تحقيق: محمد جابر عبد العال الحيني، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية المتحدة، 1961م، ص36. عبد الرحمن ابن خلدون، العبر، ج7، ص ص3-5. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، المرجع السابق، ص30.

[6]- بلبشير عمر، المرجع السابق، ص176.

[7]- غنية عباسي، مدينة مازونة وناحيتها في العصر الوسيط- دراسة منوغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012م، ص144

والدواودة في عهد "أبي حمو موسى الثاني"[1]،[2] حيث شكلت القبائل المتحالفة مع الدولة الزيانية مصدر قوتها خلال فترة حكمها.

### 2.3- أهم القبائل المستفيدة من نظام الإقطاع في الدولة الزيانية:

انتهجت الدولة الزيانية بالمغرب الأوسط كغيرها من الدول المعاصرة لها في بلاد المغرب الإسلامي سياسة الإقطاع، خاصة إذا علمنا أنّ استقرار قبيلة بني عبد الواد بالمغرب الوسط مرتبط بالأراضي التي أُقطعت لهم من طرف الموحدين،[3] وكان السلاطين الزيانيون يعتبرون الاقطاع عاملا محفزا قد يغري الكثير من الأفراد والجماعات،[4] والمتمثلة في شيوخ القبائل وزعماء الحركات المناوئة للدولة، والتي وجدت الدولة في في هؤلاء مع مراحلها الأولى وحتى في مراحلها اللاحقة الدعم والسند القوي في تثبيت سلطتها خاصة في المناطق البعيدة عن مركز سلطتها، وذلك لزعامتهم في مناطق مختلفة من أرجاء تلك المناطق.[5]

وقد أقطع السلاطين الزيانيين الكثير من الأراضي الإقطاعية لأفراد معينين مقابل خدمات معينة يقدمونها للدولة، وتظهر الأمثلة الدالة على ذلك هو أن السلطان أبي حمو الأوسط أقطع بعد عام 749هـ عرب المعقل مواطن بتلمسان لاستعمالهم في صفه ضد المرينيين، ونفس الشيء عمله مع عرب حصين عام 768هـ.[6]

---

[1]- أبو حمو موسى الثاني: هو موسى الثاني بن يوسف أبو يعقوب بن عبد الرحمن بن يحي بن يغمراسن أبو حمو، ولد بغرناطة سنة723هـ/1344م، وانتقل إلى تلمسان منذ الصغر حتى توفي هناك سنة 791هـ/1389م. ابن الأحمر اسماعيل، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تقديم هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، بور سعيد، مصر، ط1، 2001، ص ص76-79.

[2]- عبد الله العروي، المصدر السابق، ج2، ص212.

[3]- عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1420/1999م، مج7، ص129.

[4]- أمحمد شريط، ظاهرة البيوتات الأندلسية ودورها الثقافي(300-460هـ/912-1067م)،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012م، ص33.

[5]- العربي لخضر، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط على العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، تخصص تاريخ إسلامي وسيط، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2017-2018م، ص103.

[6]- عبد الكريم شباب، صورة المجتمع في لمغرب الأوسط خلال القرنين7-8 الهجري(13-14م) من خلال كتاب العبر لعبد الرحمن بن خلدون، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2002-2003م، ص69.

ويوضّح ابن خلدون الإستفادة من الأراضي الإقطاعية التي حظي بها الكثير من القبائل وعبر عن ذلك بقوله: "وانبسطت أيدي العرب على الضّاحية وأقطعتهم الدّولة حتّى الأمصار وألقاب الجباية ومختصّ الملك ... وقاسموهم في جبايات الأمصار بالإقطاع ريفًا وصحراء وتلولاً وجريدًا"،[1] وأوّل من عمل بنظام الإقطاع في دولة بني عبد الواد هو السّلطان يغمراسن بن زيّان (633 – 681 هـ/ 1235-1282م) مؤسّس الدّولة، حيث اقتطع مشايخ قبيلة سويد العامريّة بلاد البطحاء وسيرات وهوّارة، وتبعه في ذلك التّقليد بقيّة سلاطين بني زيّان، هذا وقد طغى نظام الإقطاع بصفة خاصّة خلال عهد السّلطان أبي حمّو موسى الثّاني (760-791هـ/1359- 1389م) حيث أصبحت الدّولة عبارة عن إقطاعات للقبائل والأشخاص،[2] ومن الذين استفادوا من هذا الإقطاع نجد فقهاء تلمسان أمثال التنسي والعقبانيين[3]، فالتنسي أقطعة يغمراسن أرضا للانتفاع بها بعد قدومه من مدينة تنس، ثم بعد وفاته انتقلت إلى أبناء الإمام وهم من مدينة "برشك"[4] في عهد السلطان أبي حمو موسى الأول.[1]

---

[1]- عبد الرحمن إبن خلدون (ت 808 هـ / 1406 م )، تاريخ إبن خلدون، المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر،ج6، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس خليل شحادة، مراجعة سهيل زكار، دار الفكر، لبنان، 2000، ص 103.

[2]- وفي هذا المجال يأتي ذكر عدد من القبائل ومشايخها من أمثال : قبيلة الحرث بن مالك ، وهم من العطّاف والديالم، قبيلة زغبة ومنها قبائل بني عامر، قبيلة ذوى منصور من المعقل، قبيلة المنبات من ذوي منصور، أمّا عن مشايخ القبائل نذكر منهم: عنتر بن طرّاد بن عيسى، يوسف بن مهدي من مشايخ سوّيد، داوود بن هلال بن عطّاف من مشايخ بني عامر. ينظر: عبد الرحمن إبن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص110،61.

[3]- نسبة الى أبو سعيد العقباني(811هـ| 1408) الذي عاش في كنف الدولة الزيانية وتفاعل مع معطياتها السياسية والحضارية، نشأ في تلمسان وسط أسرة عربية ذات أصول أندلسية، وقد تميز بالعلم والوجاهة على غرار الأسر الأندلسية الوافدة إلى تلمسان، وفي كنف هذه الأسرة نال حظه من التربية والتعليم في سن مبكرة، محفوفا بعناية أبوه محمد العقباني الذي كان فقيها ومحدثا بليغا شغل منصب التدريس في تلمسان، وبدأ حياته التعليمية في بيئته العائلية، لزم سعيد العقباني في الفقه وعلم الكلام ولدي الإمام أولهما عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أكبر الأخويين يدعى أبو زيد(ت743هـ) وثانيهما أبو موسى عيسى(ت749هـ)، كان هذان العالمان من أجلة العلماء. رفاف شهرزاد، فن المناظرات بالمغرب الأوسط الزياني: "نموذج مناظرات القاضي سعيد العقباني(811هـ| 1408)، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد: 01، جوان 2019م، مج14، ص253.

[4]- برشك: هي مدينة من مدن المغرب الأوسط تقع على الساحل بينها وبين شرشال على البحر عشرون ميلا. الشريف الإدريسي الإدريسي السبتي، أنس المهج وروض الفرج، تحقيق: الوافي نوحي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2007م، ص189.

وبعد هزيمة السلطان الزياني أبو حمو موسى الثاني في معركة بجاية سنة 767هـ/1366م،[2] التف العرب حول عدوه الذي ينافسه على العرش أبي زيان، فاندفع العرب إلى أرض التل الواقعة شمال أراضيهم فاحتلوها، وعند ذلك أدرك أبو حمو موسى الثاني أن حلفاء "أبي زيان"[3] لم يجتمعوا حوله إلا طمعا في الإقطاع والأموال، فبعث في طلبهم وبدل لهم وأقطعهم الأرض التي أخذت عنوة من أيدي أصحابها،[4] وهذا ما يدلنا على أن معظم القبائل كانت لها أطماع في الاقطاع والأموال مقابل المساندة أو تقديم خدمات للدولة.

واستمر الإقطاع باستمرار دولة بني زيان حيث قام السلطان الزياني أبو حمو موسى الثاني بإقطاع "قلعة بني سلامة"[5] لأولاد عريف،[6] وكذلك منداس وما جاورها، وعلق عبد الرحمن ابن خلدون على هذه الوضعية بقوله: " أصبحت بطون توجين كلها خولا لسويد وعبيدا لجبايتهم إلاّ جبل الونشريس فلم يزل لبني تغرين، وفي نص آخر يقول: "عن كثيرها ولجأوا إلى سيف البحر وحصل كل منهم على مايلي: موطنه من بلاد القفر فاستولى بنو يزيد على حمزة وبني حسن كما كانوا من قبل واستولى بنو حسين على نواحي روينة والسويد على بلاد توجين كلها ما عدا جبل الونشريس، وبني عامر على تسالة وملیانة إلى كدرة ومازونة لـ "محمد بن عريف"[7] ونزلوا لهم على سائر النواحي فاستولوا عليها وأوشكوا على الأمصار،[8] وهذا ما يدل على الإقطاع الواسع الذي عرفته الدولة الزيانية طيلة فترات حكمها.

وبدأت سياسة التنازل على الأرض لفائدة القبائل العربية مع قيام الدولة الزيانية، حيث جلب يغمراسن بن زيان قبائل بني سويد وبني عامر إلى تلمسان ومنحهم الأراضي المحيطة بالبطحاء وسيرات،

---

[1]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م، ج2، ص21.

[2]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص101.

[3]- المصدر نفسه، ج6، ص19.

[4]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص18.

[5]- بنو سلامة: تتمركز هذه القبيلة مابين تاغرورت والونشريس. عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق،ج7، ص216.

[6]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص101.

[7]- محمد بن عريف: ينتمي الى قبيلة سويد الأعرابية الهلالية إحدى بطون بني مالك بن زغبة، الذين كانوا أحلافا مع العطاف والديا لم لزنانة بني يادين. غنية عباسي، المرجع السابق، ص143.

[8]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، مج6، ص245. ج7، ص358، مج6، ص101-102. الحسن الوزان، المصدر السابق، ج2، ص63. مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص19.

فتوزيع الأرض على هذه القبائل كان بعد أخذ العهد عليها والميثاق أن تكون حليفة له في الحرب والسلم، فإن خالفوا العهد نزعت منهم من جديد وسلمت لقبائل أخرى موالية للدولة.[1]

وتملك الأرض التي تقطع للأعراب وغيرهم من الناس إلى إقطاع إنتفاع وليس إقطاع تمليك،[2] حيث ورد في نازلة سئل فيها من أقطعت له أرضا ثم مات وخلف ورثته فجرد ظهيرها بعضهم من إمام آخر، فأجاب أن الإقطاع الثاني ناسخ للأول،[3] وتحول الى اقطاع الانتفاع وليس تمليك.

## 4- الأثار المترتبة عن ظاهرة الإقطاع:

ومن الآثار التي ترتبت عن ظاهرة الإقطاع في الدولة الزيانية لا شك أنها أضرت بالمجتمع الذي شكل هذا الإجراء الإقطاعي طبقة مستغِلة لعمال الأرض وبذلك انتقلت الدولة من الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وهو ما يعرف في العصر الحديث بإقطاعية الدولة التي أصبحت تملك الأرض وتملك حتى التصرف فيها،[4] ثم انتقلت هذه الوضعية السيئة إلى القبيلة، فأصبح شيخ القبيلة يعطي لمن ينتمي إلى قبيلته كل الامتيازات،[5] ليتصرف فيها كما يشاء.

ولقد عانت "الدولة الزيانية"[6] خلال مراحل ضعفها من التشتت والانقسام بين أطماع الموالين وهو تنافس الإقطاعيين على الحكم، وكانت سلطة الملك تمارس بشكل مباشر في المدن الكبيرة ولا تتدخل

---

[1]- الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص44. مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص 19.

[2]- الونشريسي، المصدر السابق، ج9، ص73.

[3]- المصدر نفسه، ج9، ص73.

[4]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص 19.

[5]- المرجع نفسه، ج2، ص20.

[6]_ شهدت بلاد المغرب الأوسط ابتداءا من القرن السابع هجري موجة كبيرة من الصراعات وذلك عقب انهيار الخلافة الموحدية وقيام الدول الثلاث، الحفصية في المغرب رالأدنى والمرينية في المغرب الأقصى والزيانية في المغرب الأوسط، هذه الأخيرة كانت محل أطماع قوى إقليمية ودولية منذ نشأتها سنة(633هـ|1235م). محمد بن عربة، التصوف والصوفية بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني: "صوفية وهران وأحوازها أنموذجا"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، عدد خاص، جوان 2011، مج7، ص55.

عمليا في شؤون القبائل الداخلية، حيث يمارس السلطان سلطته فوق المنظمات القبلية التي تحتفظ باستقلالها الإداري،[1] وكانت السلطة أو الدولة في المغرب الأوسط عامة وفي العهد الزياني خاصة عبارة عن تحالفات للقبائل التي كان يعتمدها السلطان لضمان تلاحمها مقابل امتيازات تحصل عليها هاته القبائل كالمناصب الهامة في الدولة والإقطاعات الواسعة التي كانت تمنح لهم، وهذا ما كان يجعل سلطة السلطان محدودة،[2] في ظل الانتشار الواسع للإقطاع.

وأصبح الإقطاعيون الذين أعطتهم الدولة هاته الامتيازات فيما بعد حكاما كبارا في تحديد امتيازات الدولة التي تشكل القوة الأساسية لها، وهي القوة التي إعتمدها الزيانيون خاصة في منح الإقطاعات الواسعة للقبائل، ففي الحقيقة إذا كان لهذا الإقطاع شكل إيجابي فله أيضا سلبياته لماذا؟ لأن ظهور العصبية يؤدي الى زوالها وتقلص مساحتها الزراعية ويجعل حكمها أكثر محدودية.[3]

ومن الأمثلة التي دلت على ذلك هي القبائل التي استعملها الزيانيون في مواجهة المعارضين لهم كقبائل "مغراوة"[4] و"بني توجين"[5] و"الثعالبة"[6] و"حصين"[7] و"ذوي عبيد الله"[1]،[2] ومن المستفيدين من هذا النظام

---

[1]- ايف لاكوست وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تعريب: رابح اسطنبولي وآخرون، سلسلة الثقافة والرجال، المطبوعات الجامعية، باريس، 1960، ص116.

[2]- المرجع نفسه، ص116.

[3]- ايف لاكوست وآخرون، المرجع السابق، ص116.

[4]- مغراوة: مواطنهم الأولى من نواحي الشلف قد سالمتهم الدول عن تلاشي ملكهم وفرضت عليهم الجباية، ملكوا ميانة وتنس وشرشال، ثم أمدوا أيديهم الى جبل الونشريس، وكانت قبيلة مغراوة من القبائل المعادية للدولة الزيانية. عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص116.

[5]- بنو توجين: هي من القبائل المجاورة لبني مغراوة في مواطنهم بأعالي شلف شرقي أرض السوس، حيث تغلب بنو توجين على مابين الصحراء والتل من بلد المريّة الى جبل الونشريس، وكانت هذه القبيلة من أشد المعادين للدولة الزيانية. عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص116.

[6]- الثعالبة: كانت لهذه القبائل إقطاعات واسعة بنواحي التيطري، وجهات مختلفة من أشير، ولما تغلب عليهم بنو توجين طردوهم إلى إلى متيجة وأخضعوهم الى نفوذهم، ناصرت هذه القبيلة أبو زيان ضد ابو حمو موسى الثاني. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، المرجع السابق، ج1، ص34.

[7]- حصين: كانوا يقطنونون بجوار اخوانهم بني يزيد من جهة الغرب من المنطقة الممتدة ما بين جبل التيطري والمدية جنوبا، تغلب عليهم الزيانيون وأثقلوهم بالضرائب وأذلوهم، ولعبت هذه القبيلة أدوارا خطيرة في ضرب أمن واستقرار الدولة الزيانية. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، المرجع السابق، ج1، ص34. مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1350هـ، ج2، ص572.

النظام يوسف بن مهدي من مشايخ قبيلة سويد وعنتر بن طراد من نفس القبيلة، وداود بن هلال بن عطاف من بني عامر والحارث بن مالك من العطاف أيضا وشيوخ من الديالم والمنبات ومن ذوي منصور.[3]

وفي عهد السلطان أبي حمو موسى الثاني اصبحت البلاد كلها عبارة عن إقطاعات للقبائل والأشخاص سواء في ذلك من كانوا من الأسرة الحاكمة أو من أنصارها، فقد أدى الخوف من بني مرين بالإضافة إلى الصراعات الداخلية إلى تدهور الملكية الخاصة.[4]

وكان سلاطين بني زيان يعينون أحد أبنائهم على بعض المقاطعات ويتركون لهم حرية التصرف فيها وكأنها إقطاع لهم،[5] كما كانوا أيضا يمنحون الأراضي الخصبة إلى القبائل الموالية لهم على حساب الملاك الأصليين رغم تأديتهم للضرائب المفروضة عليهم، وقد ورد في قول المازوني أن أرضا معروفة لأناس ومنسوبة إليهم قديما وحديثا ينتفعون بها بالحراثة وغيرها ويؤدون خراجها للإمام الخليفة ثم أن الإمام ملكها لرجل من شيوخ العرب لما رأى فيه من المصلحة تمليكا مطلقا،[6] وقد ازدادت هذه الوضعية مع ضعف الدولة الزيانية التي فشلت في مواجهة أطماع شيوخ القبائل.[7]

أما رؤساء الطوائف الصوفية فقد توصلوا بسبب نفوذهم الروحي إلى امتلاك الأرض الواسعة، فقد روي أن جماعة من المرابطين أنعم السلطان عليهم بأزواج من الحراثة وعليها عيون ماء فاقتسموا الأزواج والعيون، فصار كل منها يشغل ما منح له بالقسمة من الأرض والماء،[8] فالدولة الزيانية منحت لأصحاب النفوذ السياسي أو الديني إقطاعات بغرض ضمان توازنها وخدمة لسياستها العامة التي سارت عليها.[9]

---

[1]- ذوي عبيد الله : هذه القبيلة لها حدود مع بني عامر تقع في أحواز تلمسان إلى مصب نهر ملوية، ومن نهر ملوية إلى وادي "صا"، وكانت هذه القبائل حليفة لبني مرين ضد بني عبد الواد. عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، ج1، ص34.

[2]- الونشريسي، المصدر السابق، ج4، ص251.

[3]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص20.

[4]- المرجع نفسه، ج2، ص20.

[5]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص29، 228.

[6]- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، ج2، ص20-21.

[7]- المرجع نفسه، ج2، ص21.

[8]- المرجع نفسه، ج2، ص21.

[9]- روبار برونشفيك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي، ترجمة: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1988م، ج2، ص353.

وأصبحت القبائل العربية بنفوذها تضاهي نفوذ الدولة الذي يجعل مساحتها تتقلص وهذا ما يؤكده ابن خلدون في قوله: "والحال بالمغرب الأوسط لهذا العهد على ما شرحناه مرارا من تغلب العرب على الضواحي والكثير من الأمصار، وتقلص ظل الدولة عن القاضية وارتدادها على عقبها إلى مراكزها بسيف البحر، وتضاؤل قدرتها على قدرتهم، وإعطاء اليد في مغالبتهم ببذل رغائب الأموال، وإقطاع البلاد والنزول عن الكثير من الأمصار، والقنوع بالتضريب بينهم والإغراء بعضهم ببعض"[1].

## 5- أنواع الاقطاع :

عرف المغرب الأوسط خلال العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م) أنوعا مختلفة من الإقطاع، نحاول أن نوضحها فيما يلي:

### 1.5- إقطاع الإحياء:

هو أن يعطي الإمام أو نائبه أرضا مواتا لمن يراه أهلا لها فيحييها ويتصرف فيها تصرف المالك،[2] ويشير الونشريسي في احدى نوازله: "أن رجلا وجد أرضا بمقربة من العباد بتلمسان مضت عليها سنون وهي مهملة لا يعلم لها مالك، فافتتحها وخدمها وغرسها لأزيد من خمسين عاما،[3] فالأرض البور تصبح ملكا لمن يحييها فيتصرف فيها كما يشاء،[4] وذلك لعمارتها والاستفادة منها.

### 2.5- الإقطاع الحربي:

---

[1]- عبد الرحمن إبن خلدون (ت 808 هـ / 1406 م )، تاريخ إبن خلدون، المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ر، دار الفكر، لبنان،1997م ، مج13/مج7 من الموسوعة، ص290.

[2]- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، المرجع السابق، ص33.

[3]- ابن رشد، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل المستخرجة، تح: محمد حجي وأحمد الشرقاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1988م، ج10، 254.

[4]- الونشريسي، المصدر السابق، ج5، ص ص116-117.

هذا النظام خاص ببعض القبائل العربية والبربرية، حيث منحت الدولة بعض الأراضي لبعض القبائل مقابل أن ترسل عددا معينا من الجنود الى تلمسان وفقا لطلبات السلطان،[1] وفي سنة (767هـ/1366م) أرسلت القبائل العربية ثلاثة ألاف جندي بناءا على طلب السلطان أبي حمو موسى الثاني من أجل اعادة بناء دولته من جديد،[2] كما استفاد قادة الجيش من هذه الأراضي كالقائد العسكري عبد الله بن مسلم،[3] وأكد ابن خلدون على المكانة التي يحتلها في الدولة الزيانية من خلال قوله: "فعلا كعبه واستفحل أمره"، ومما لا شك فيه أن عبد الله بن مسلم استفاد من إمتيازات هامة من بينها الأراضي المقتطعة.[4]

وبعد أن تمكن بني زيان من فرض سلطتهم على تلمسان حيث أبدت قبيلة زغبة سلوكا استقراريا بوصولها الى المناطق التلية باعتبارها حليفة لزناتة، حيث مثّل العرب " البدو" أحد المكونات الأساسية للجيش الزياني، وهو ما مكنهم من أن ينالوا امتيازات مالية هامة عن طريق الإقطاع يجبون الضرائب ويأخذون نصيبهم منها، فيما تقدم عرب المعقل المجاورون لها من الغرب ليأخذوا مكانها، ولكن ما إن تقوى حكم زناتة بتلمسان حتى دفعت زغبة عن التلول فعادت منتجعة بالصحراء، ولم تتمكن من التقدم إلى التل والتحصل على إقطاعات إلاّ في فترات الضعف.[5]

### 3.5- إقطاع التمليك:

ويتمثل هذا النوع في منح قبيلة معينة من القبائل مساحة من الأرض مقابل حصة معينة من الإنتاج الزراعي تقدم لخزينة الدولة، وكان هذا النوع من الإقطاع تقريبا مع معظم القبائل البربرية، حيث كان

---

[1]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص43.

[2]- يحي ابن خلدون، بغية الرواد، ج2، ص182، ص197. بسام كامل عبد الرزاق شقدان، المرجع السابق، ص181.

[3]- عبد الله بن مسلم: من أكبر القادة العسكريين في عهد السلطان أبي تاشفين، اشتهر بشجاعته وقدرته العسكرية الكبيرة، (ت765هـ) متأثرا بالطاعون. عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، مج7، ص258.

[4]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، مج7، ص260. عبد الكريم شباب، صورة المجتمع في لمغرب الأوسط خلال القرنين7-8 الهجري(13-14م) من خلال كتاب العبر لعبد الرحمن بن خلدون، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2002-2003م، ص69.

[5]- غنية عباسي، مدينة مازونة وناحيتها في العصر الوسيط- دراسة منوغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012م، ص144.

يتم منح القبيلة أرضا مواتا لاستصلاحها وزراعتها فتصبح ملكا لها،[1] وقد أورد يحي المازوني تعقيب شيخه ابن عرفة(ت803هـ/1401م) بأنه يريد إقطاع تمليك، فقال: "وأمّا إقطاعها للإنتفاع بها مدة جائز"،[2] وهذا ما يدلنا إلى أن أئمة المسلمين كانوا يتصرفون في ذلك الإقطاع تصرف الأخذ بالجواز فيها.

وتوضح لنا إحدى النوازل الفقهية الواردة عن الفقيه يحي المازوني( ت883هـ/1478م)، في سؤال وجهه لأبي الفضل قاسم العقباني(ت854هـ/1450م): "سئل فيها عن أرض معروفة لأناس ومنسوبة إليهم قديما،حيث كانوا ويؤدون خراجها للإمام الخليفة، ثم ملّكها الإمام لرجل من شيوخ العرب، لما رأى فيها من المصلحة تمليكا مطلقا عاما،[3] ويفهم من هذه النازلة أن بعض الإقطاعات الخاصة بالرعية كانت موظّفة لصالح الدولة.[4]

واهتمت الدولة الزيانية بأخذ حصتها المتفق عليها بينها وبين القبائل التي أقطعتها بعض الأراضي من أجل خدمتها، وكان السلاطين الزيانيين يخزّنون تلك المنتوجات[5] لوقت الحاجة، كما كان بإمكانها أخذ أخذ مبلغ من المال كضريبة على مساحة من الأرض مثل مساحة الفدان، أوما يحرثه زوج من البقر في اليوم، ويكون هذا الاتفاق مع السلطة الزيانية قبل بداية العمل.[6]

**4.5- أما إقطاع الإستغلال:**

---

[1]- االونشريسي، المعيار، ج5، ص116. بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني، ص182.

[2]- أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني( ت883هـ/1478م)، تحقيق: بركات اسماعيل، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، تخصص الخطوط العربي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2009-2010م، ج1، ص29.

[3]- أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني( ت883هـ/1478م)، المرجع السابق، ج1، ص30.

[4]- المرجع نفسه، ج1، ص30.

[5]- عرفت بلاد المغرب الاوسط خلال العهد الزياني بوفرة الغلات الزراعية والمنتوجات الحيوانية من قمح وشعير وزيت وخروب وتمور وقطن وكتان وقنب وجلود وصوف وسمن وشمع وعسل وغيرها. بن معمر محمد، صناعة الورق وتجارته في المغرب الأوسط من خلال فتوى ابن مرزوق، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد: 12، جانفي 215م، ص19.

[6]- بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني، (633-962هـ/1235-1254م)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2002م، ص182.

هو أن يعطي الإمام أرضا مواتا أو عامرا لمن يراه أهلا لها فيستغلها ويبقى الأصل للمسلمين سواء أكان ذلك الإستغلال بعِوضٍ أو بدون عوض، وللإمام أن يسترده للمصلحة.[1]

وظهر اقطاع الاستغلال في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني، حيث كان يتم منح إقطاع معين لشخص ما يستغله لصالحه طوال حياته، وكان هذا النوع من الاقطاع قليلا، واقطع السلطان ابو حمو موسى الثاني الزياني أراضي وهران وأراضي الجزائر الى ابنه أبي تاشفين،[2] ويصنف الإقطاع الذي كان يمنحه سلاطين تلمسان للعلماء ضمن اقطاع الاستغلال مثل منح السلطان يغمراسن للعالم التنسي اقطاعا سنة (666هـ/1367م)، حتى يقتات منه.[3]

### 5.5- إقطاع الإرفاق:

وهو أن يقطع الإمام أو نائبه شخصا ما مكانا ينتفع به دون أن يملك، ويكون أحق به من غيره،[4] ولم ولم يكن هذا الإقطاع إقطاع تمليك وإنما إقطاع استغلال للمقطَعين للإشراف على الأرض والإسفادة من غلتها، وكانت هذه الغلة التي أخذوا منها مقابل الرزق لمراعاة مصالح المسلمين،[5] وكان تثبيت العقار الفلاحي والملكية الزراعية تتم عن طريق استصلاح الأراضي على حساب الغابات والأحراش، وقد يستغرق هذا التوسيع مدة زمنية طويلة.[6]

وأقطع السلطان الزياني أسرة بني الملاح ملكيات واسعة في تلمسان وبواديها وضواحيها، وعمم ذلك على كل الجالية الأندلسية المستوطنة في مملكته، وهذا كإغراء لهم بهدف ابقائهم في تلمسان ودمجهم بصورة

---

[1]- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، المرجع السابق، ص33.

[2]- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج7، ص140، بسام كامل عبد الرزاق شقدان، المرجع السابق، ص182.

[3]- التنسي محمد بن عبد الله، نظم الدر والعقبان في بيان شرف بني زيان، تحقيق: محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص212. بسام كامل عبد الرزاق شقدان، المرجع السابق، ص182.

[4]- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، المرجع السابق، ص33.

[5]- المرجع نفسه، ص16.

[6]- قعر المثرد السعيد، الزراعة في المغرب القديم (ملامح النشأة والتطور حتى تدمير قرطاجة سنة 146ق.م)، رسالة ماجستير في التاريخ القديم، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ والآثار، تخصص: تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2007-2008م، ص165.

سريعة في المجتمع مع توفير ضروريات الحياة لهم، والاستفادة من خبراتهم في خدمة الأرض والبستنة وغيرها من النشاطات،[1] واكتسبت هذه الأراضي الأسرة الأراضي الزراعية الواسعة التي مكنتهم من التقرب إلى رجال الدولة والسلطان نفسه، وكان السلطان الزياني يستخدمهم في تولي بعض الوظائف كالوزارة والحجابة، وهذا راجع إلى الثقة والأمانة التي كانت تحظى بها أسرة بني الملاح.[2]

**6- خاتمة:**

يتضح من خلال ما سبق أن سياسة الاقطاع التي طبقتها الدولة الزيانية (**633-962هـ/1235-1554م**) في سياستها التي سارت عليها مرتبط بالسياسة العامة في البلاد خاصة وأن استقرار الزيانيين بالمغرب الأوسط مرتبط بالأراضي التي أقطعت لقبيلة بني عبد الواد خلال عهد الدولة الموحدية، واستعملت الدولة نظام الإقطاع في التحالفات بينها وبين القبائل للوقوف في وجه القبائل المناوئة لها خاصة في فترات ضعفها كان يلجأ السلاطين الزيانيين الى منح الاقطاعات الواسعة لرؤساء القبائل والحركات المناوئة للدولة من اجل تثبيت سلطتها وفرض سياستها خاصة في تلك المناطق البعيدة عن مركز السلطة.

وقد ترتب عن نظام الإقطاع الكثير من النزاعات بين القبائل من أجل الحصول على العقارات سواء تعلق الأمر بإقطاع الجباية أو اقطاع التمليك وغيره من أنواع الإقطاع الذي عرفته الدولة الزيانية، وكان الكثير من المستفيدين من الإقطاع يتحولون إلى أسياد في إقطاعاتهم، خاصة وأن قوتهم الاقتصادية ونفوذهم الاجتماعي كان يؤدي ببعضهم الى الاستقلال عن السلطة.

وعرف الاقطاع في الدولة الزيانية أنواع مختلفة كإقطاع التمليك والارفاق والاقطاع الحربي، وإقطاع الإستغلال، وهذا ما يشير الى أن معظم بلاد المغرب الأوسط خلال العهد الزياني كانت عبارة عن إقطاعات للقبائل والعشائر حسب القوة والنفوذ في ظل السياسة التي طبقتها الدولة الزيانية (**633-962هـ/1235-1554م**).

**7- قائمة المراجع:**

[1]- رفيق خليفي، البيوتات الأندلسية في المغرب الأوسط، (من نهاية القرن 3هـ-9هـ)، رسالة ماجستير في تاريخ وحضارة المغرب الأوسط، كلية الآداب والعلوم افنسانية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008م، ص183.

[2]- المرجع نفسه، ص185

1- ابن مريم التلمساني، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، تحقيق: بوباية عبد القادر، الجزائر، 2010م.

2- أبو حمو موسى الثاني: واسطة السلوك في سياسة الملوك، المطبعة التونسية، تونس، 1279هـ.

3- أبو زكريا يحي بن موسى بن عيسى بن يحي المغيلي المازوني( ت883هـ/1478م)، تحقيق: بركات اسماعيل، رسالة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، تخصص الخطوط العربي، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2009-2010م، ج1.

4- أمحمد شريط، ظاهرة البيوتات الأندلسية ودورها الثقافي(300-460هـ/912-1067م)،رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012م.

5- ايف لاكوست وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تعريب: رابح اسطنبولي وآخرون، سلسلة الثقافة والرجال، المطبوعات الجامعية، باريس.

6- محمد بن عربة، التصوف والصوفية بالمغرب الأوسط خلال العهد الزياني: "صوفية وهران وأحوازها أنموذجا"، المجلة الجزائرية للمخطوطات، عدد خاص، جوان 2011، مج7، ص55.

7- بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني، (633-962هـ/1235-1254م)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2002م.

8- بلبشير عمر، جوانب من الحياة الإجتماعية والإقتصادية والفكرية في المغربين الأوسط والأقصى من القرن6 إلى 9هـ/12-15م من خلال كتاب المعيار، رسالة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2009-2010م.

9- بوزياني الدراجي، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

10- التنسي محمد بن عبد الله، نظم الدر والعقبان في بيان شرف بني زيان، تحقيق: محمود بوعياد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

11- جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، مجلد1، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، ط2، دون تاريخ.

12- حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية، الأحوال الإقتصادية والثقافية، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2007، ج2.

13- الحسن الوزان بن محمد، وصف افريقيا، ترجمة: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983، ج2.

14- رفاف شهرزاد، فن المناظرات بالمغرب الأوسط الزياني: "نموذج مناظرات القاضي سعيد العقباني(811هـ| 1408)، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد: 01، جوان 2019م، مج14، ص253.

15- رفيق خليفي، البيوتات الأندلسية في المغرب الأوسط، (من نهاية القرن 3هـ-9هـ)، رسالة ماجستير في تاريخ وحضارة المغرب الأوسط، كلية الآداب والعلوم افنسانية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008م.

16- روبار برونشفيك، تاريخ افريقية في العهد الحفصي، ترجمة: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- لبنان، ط1، 1988م، ج2.

17- شخوم سعدي، خصائص النظم التجارية لدويلات المغرب الأوسط- النظم التجارية التجارية لدويلات المغرب الأوسط من ظهور الرستميين إلى نهاية الزيانيين، إشراف: فطمة بلهواري، 2014.

18- الشريف الإدريسي السبتي، أنس المهج وروض الفرج، تحقيق: الوافي نوحي، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2007م.

19- عبد الرحمن إبن خلدون (ت 808 هـ / 1406 م )، تاريخ إبن خلدون، المسمى كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ر، دار الفكر، لبنان،1997م ، مج13/مج7 من الموسوعة..

20- عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، العبر، ضبط المتن والحواشي والفهارس: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، دار الفكر، لبنان، 2000، ج6.

21- عبد الرحمن ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1999/1420م، مج7.

22- عبد العزيز فيلالي، تلمسان في العهد الزياني، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ج1.

23- عبد الكريم شباب، صورة المجتمع في لمغرب الأوسط خلال القرنين7-8 الهجري(13-14م) من خلال كتاب العبر لعبد الرحمن بن خلدون، رسالة ماجستير في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، الجزائر، 2002-2003م.

24- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، 2000م، ج2.

25- عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1999م، ج2.

26- العربي لخضر، واقع الفلاحة في المغرب الأوسط على العهد الزياني(633-962هـ/1235-1554م)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، تخصص تاريخ إسلامي وسيط، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2017-2018.

27- غنية عباسي، مدينة مازونة وناحيتها في العصر الوسيط- دراسة منوغرافية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2011-2012م.

28- فؤاد طوهارة، المجتمع والاقتصاد في تلمسان خلال العصر الزياني (7-9هـ/13-15م)، مجلة دراسات تاريخية، العدد 16، جوان 2014.

29- قعر المثرد السعيد، الزراعة في المغرب القديم (ملامح النشأة والتطور حتى تدمير قرطاجة سنة 146ق.م)، رسالة ماجستير في التاريخ القديم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، تخصص: تاريخ وحضارات البحر الأبيض المتوسط، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، 2007-2008م.

30- مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1350هـ، ج2.

31- مختار حساني، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الدولة الزيانية (633-962هـ/1235-1554م)، رسالة دكتوراه، المعهد الوطني للدراسات التاريخية، وزارة التعليم العالي، جامعة الجزائر، الجزائر، 1985-1986م.

32- مختار حساني، تاريخ الدولة الزيانية، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م، ج2.

33- مصطفى ابراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، إشراف مجمع اللغة العربية، مصر، 1961، ج2.

34- الونشريسي أبو العباس، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، .

35- يحي أبو المعاطي محمد عباسي، الملكيات الزراعية وآثارها في المغرب والأندلس(238-488هـ/852-1095م)، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، قسم التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، جامعة القاهرة، مصر، 1421هـ/2000م.

36- يحي بن خلدون، بغية الرواد في ذكر ملوك بني زيان، تحقيق: عبد الحميد حاجيات، سحب الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ج2.

37- محمد عيسى الحريري، الدولة الرستمية بالمغرب الإسلامي، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط3، 1987م، ص16.

38- ابن الأحمر اسماعيل، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تقديم هاني سلامة، مكتبة الثقافة الدينية للنشر والتوزيع، بور سعيد، مصر، ط1، 2001.

39- ابن رشد، البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في المسائل المستخرجة، تح: محمد حجي وأحمد الشرقاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1988م، ج10، 254.

40- بن معمر محمد، صناعة الورق وتجارته في المغرب الأوسط من خلال فتوى ابن مرزوق، المجلة الجزائرية للمخطوطات، العدد: 12، جانفي 215م، ص19.